بالتعاون مع المركز الوطني للتحريات المالية التابع لوزارة الداخلية..

«البركة الإسلامي» ينظم محاضرة توعوية حول مخاطر الجرائم المالية وغسل الأموال وتمويل الإرهاب

○ محمد التميمي.

نظم بنك البركة الإسلامي، أحد البنوك الإسلامية الرائدة في مملكة البحرين، مؤخرًا محاضرة توعوية لموظفي بنك البركة الإسلامي ومجموعة البركة، تناولت مخاطر الجرائم المالية وجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك بالتعاون مع المركز الوطني للتحريات المالية التابع لوزارة الداخلية.

وجاءت المحاضرة في إطار التزام البنك المستمر بنشر الوعي وتعزيز ثقافة الامتثال ومكافحة الجرائم المالية، وسلطت الضوء على آليات الوقاية من هذه الجرائم وسبل مكافحتها وفق أفضل الممارسات والمعايير المعتمدة عالميًا، بما يعزز من جاهزية الكوادر المؤسسية لمواجهة هذه المخاطر والتعامل معها بكفاءة ومسؤولية.

وتم تنظيم هذه المحاضرة في سياق حرص البنك على ترسيخ بيئة مؤسسية قائمة على الالتزام والوعي المهني، ورفع مستوى الإدراك لدى الموظفين بأهمية دورهم في دعم منظومة الامتثال وحماية القطاع المصرفي من المخاطر المالية. كما عكست هذه المبادرة اهتمام البنك بمواصلة تطوير المعرفة الداخلية ذات الصلة بالمتطلبات الرقابية والتنظيمية، وتعزيز قدرته على مواكبة المستجدات المتسارعة في مجال مكافحة الجرائم المالية على المستويين المحلي والدولي.

وقد استعرضت المحاضرة عددًا من المحاور المهمة المرتبطة بطبيعة الجرائم المالية وأنماطها المتغيرة، إلى جانب تسليط الضوء على أبرز المؤشرات التحذيرية والممارسات التي تسهم في الحد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما تناولت أهمية الالتزام بالإجراءات الداخلية والسياسات الرقابية المعتمدة والدور الحيوي الذي تضطلع به المؤسسات المالية في دعم الجهود الوطنية الرامية إلى حماية سلامة النظام المالي وتعزيز نزاهته واستقراره.

وبهذه المناسبة، صرّح محمد علي التميمي، رئيس الامتثال ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال في بنك البركة الإسلامي، قائلًا: «تأتي هذه المحاضرة في إطار حرص بنك البركة الإسلامي على ترسيخ ثقافة الامتثال كجزء أصيل من بيئة العمل المؤسسية وتعزيز وعي الموظفين بالمخاطر المرتبطة بالجرائم المالية وغسل الأموال وتمويل الإرهاب. ونحن نؤمن بأن رفع مستوى الوعي والمعرفة لدى الكوادر البشرية يمثل خط الدفاع الأول في الوقاية من هذه المخاطر وركيزة أساسية في دعم فعالية أنظمة الرقابة والامتثال داخل المؤسسة».

وأضاف: «نثمّن تعاون المركز الوطني للتحريات المالية في تنظيم هذه المحاضرة المهمة، والتي تعكس تكامل الأدوار بين المؤسسات المصرفية والجهات الوطنية المعنية في مواجهة الجرائم المالية والحد من آثارها. كما نؤكد التزامنا في بنك البركة الإسلامي بمواصلة الاستثمار في المبادرات التوعوية والتدريبية التي من شأنها تعزيز الممارسات المهنية السليمة ودعم الجهود الرامية إلى حماية القطاع المالي والمصرفي في مملكة البحرين وفق أعلى المعايير المعتمدة».

ويواصل بنك البركة الإسلامي، من خلال برامجه التوعوية والتطويرية العمل على تعزيز ثقافة الامتثال والشفافية وترسيخ أفضل الممارسات في مختلف عملياته، بما ينسجم مع متطلبات الجهات التنظيمية والرقابية، ويعكس نهجه المؤسسي القائم على المسؤولية والالتزام. كما يحرص البنك على الإسهام الفاعل في دعم المبادرات الوطنية ذات الصلة برفع الوعي بالمخاطر المالية، انطلاقًا من دوره كمؤسسة مصرفية إسلامية رائدة تسعى إلى حماية مصالح عملائها وتعزيز سلامة القطاع المصرفي واستدامته.

غرفة البحرين تدعو تجار الأسواق القديمة إلى التسجيل والترشح لعضوية لجنة متخصصة للقطاع

تشكيل «لجنة الأسواق القديمة» يعزز تمثيل القطاع ويحافظ على مكانته التجارية والتراثية

أعلنت غرفة تجارة وصناعة البحرين المضي في تشكيل لجنة قطاعية جديدة تعنى بقطاع الأسواق القديمة تحت مسمى «لجنة الأسواق القديمة»، وذلك في إطار جهودها الرامية إلى تعزيز التمثيل القطاعي وتطوير قنوات التواصل مع مختلف الأنشطة الاقتصادية، حيث دعت أصحاب الأعمال والتجار والعاملين في الأسواق القديمة إلى التسجيل والترشح للمشاركة في عضوية اللجنة.

وأكدت الغرفة أن تشكيل اللجنة يأتي تقديراً للمكانة الاقتصادية والتجارية والتراثية التي تمثلها الأسواق القديمة في مملكة البحرين، بما في ذلك سوق المنامة القديم، وسوق المحرق، وسوق سترة، وسوق مدينة حمد، وسوق الرفاع، وسوق جدحفص، وسوق مدينة عيسى، وغيرها من الأسواق الشعبية والتقليدية التي تشكل جزءاً أصيلاً من تاريخ الحركة التجارية البحرينية، وتسهم في دعم النشاط الاقتصادي وتنشيط الحركة السياحية والحفاظ على الموروث التجاري الوطني.

وأوضحت الغرفة أن اللجنة ستشكل منصة متخصصة لمتابعة احتياجات الأسواق القديمة ورفع المرئيات والمقترحات المتعلقة بتطويرها وتعزيز تنافسيتها، بما يسهم في المحافظة على هذا الموروث التجاري العريق ودعم استدامة أنشطته وتنشيط الحركة الاقتصادية والسياحية المرتبطة به.

وأشارت الغرفة إلى أن اللجنة تستهدف توفير تمثيل فاعل لمختلف الأنشطة المرتبطة بالأسواق القديمة، بما يعزز من قدرتها على مناقشة القضايا والتحديات التي تواجه القطاع واقتراح المبادرات والحلول الداعمة لتطويره، ويسهم في تحقيق مشاركة أوسع لأصحاب الأعمال والعاملين فيه.

وأضافت الغرفة أنه في حال استكمال متطلبات تشكيل اللجنة، سيرتفع إجمالي عدد اللجان القطاعية الدائمة للدورة (31) إلى (12) لجنة قطاعية، بما يعزز نطاق التمثيل القطاعي ويتيح مزيداً من التركيز على القضايا والموضوعات المتخصصة لكل قطاع اقتصادي.

ودعت غرفة تجارة وصناعة البحرين أصحاب الأعمال والتجار والعاملين في الأسواق القديمة إلى المبادرة بالتسجيل والترشح عبر الموقع الإلكتروني للغرفة، والمشاركة الفاعلة في دعم هذا التوجه من خلال الإسهام في تمثيل القطاع وطرح المبادرات والأفكار التي تسهم في تطويره وتعزيز دوره الاقتصادي والحفاظ على مكانته التاريخية والتراثية، مؤكدة أن نجاح اللجان القطاعية يعتمد بصورة رئيسية على مشاركة أصحاب الخبرة والممارسين من مختلف القطاعات الاقتصادية.

8 شركات تتنافس على مناقصة رصف الطرق.. ومناقصتان استراتيجيتان لتطوير محطتي سترة وبلاج الجزائر

كتبت: نوال عباس

فتح مجلس المناقصات والمزايدات، الجهة التنظيمية المستقلة المكلفة بالإشراف على ممارسات المناقصات والمزايدات الحكومية، أمس مظاريف 7 مناقصات لجهات حكومية متصرفة.

وتنافست 8 شركات على مناقصة طرحتها وزارة الأشغال لأعمال المقاولة الزمنية لرصف وإعادة رصف الطرق للفترة (2028–2026).

وتقدمت شركة السيد كاظم الدرازي وأولاده بأعلى عطاء بلغت قيمته 2.95 مليون دينار، فيما قدمت شركة ريدكس للصناعات أقل عطاء بقيمة 2.54 مليون دينار.

وتشمل المناقصة تنفيذ أعمال تغطية الإسفلت وإعادة تأهيل الطرق وفقاً للمواصفات الخاصة ومواصفات وزارة الأشغال لأعمال البناء لعام 2019، على أن تمتد مدة العقد عامين من تاريخ التوقيع. وتعد هذه المناقصة من المشاريع المهمة المرتبطة بأعمال صيانة وتطوير شبكة الطرق في المملكة.

كما تنافست شركتان على مناقصة طرحتها هيئة الكهرباء والماء لتطوير مشروع محطة سترة المستقلة لإنتاج الكهرباء والماء. وتعتزم الهيئة طرح هذه المناقصة الدولية على أساس نظام البناء والتملك والتشغيل (BOO)، حيث يتضمن المشروع إنشاء وحدات لإنتاج الكهرباء بتقنية الدورة المركبة باستخدام التوربينات الغازية (CCGT)، بطاقة إنتاجية تعاقدية صافية تتراوح بين 1400 و1500 ميجاوات.

ويتضمن المشروع كذلك إنشاء وحدات لتحلية مياه البحر بتقنية التناضح العكسي (SWRO) بطاقة إنتاجية تعاقدية صافية تبلغ 5682 متراً مكعباً في الساعة. ويشترط على الشركات المؤهلة مسبقاً استيفاء المتطلبات الفنية والقانونية والمالية الواردة في وثائق طلب تقديم العروض.

وفي مناقصة أخرى، تنافست شركتان على مشروع تطوير محطة بلاج الجزائر المستقلة لإنتاج الكهرباء بالطاقة الشمسية، والذي تعتزم هيئة الكهرباء والماء طرحه كمشروع دولي ضمن إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) وفق نظام البناء والتملك والتشغيل (BOO).

ويعد مشروع بلاج الجزائر للطاقة الشمسية منشأة كهروضوئية (PV) على نطاق المرافق، ويهدف إلى دعم توجهات المملكة نحو تعزيز استخدام مصادر الطاقة النظيفة، والمساهمة في تحقيق الهدف الوطني المتمثل في رفع حصة الطاقة المتجددة إلى 20% من إجمالي مزيج الطاقة بحلول عام 2035.

بيت التمويل الكويتي - البحرين يسلم السيارة الثانية من سيارات BMW X6 ضمن حملة التمويل الشخصي

أعلن بيت التمويل الكويتي – البحرين تسليم السيارة الثانية من سيارات BMW X6 الثلاث ضمن حملة التمويل الشخصي، وذلك خلال فعالية أقيمت في مراسي جاليريا، بحضور عدد من مسؤولي البنك والزوار.

وشهدت الفعالية تسليم السيارة للفائزة شيرين عبدالجليل عبدالنبي بعد تجربة تفاعلية مبتكرة للكشف عن السيارة لإضفاء عنصر التشويق على الحدث، قبل أن يتم الكشف عنها أمام الحضور عبر آلية تفاعلية أتاحت للزوار المشاركة في لحظة اظهار الجائزة.

وتأتي هذه الحملة في إطار نهج بيت التمويل الكويتي – البحرين الراسخ في تقديم عروض مصرفية ذات قيمة مُضافة تجمع بين المزايا التمويلية التنافسية والجوائز القيمة، وبما يسهم في تمكين العملاء من تحقيق أهدافهم المالية والاستفادة من حلول متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، مدعومة بخدمة مصرفية متكاملة ترتكز على الابتكار والتميز وسهولة الوصول.

وبهذه المناسبة، صرح محمد زقوت، نائب الرئيس التنفيذي للخدمات المصرفية للأفراد في مجموعة بيت التمويل الكويتي – البحرين، قائلاً «تعكس حملة التمويل الشخصي التزامنا المستمر بتقديم عروض تمويلية تلبي احتياجات عملائنا وتمنحهم قيمة إضافية تتجاوز الخدمات المصرفية التقليدية. وقد حرصنا من خلال هذه الحملة على الجمع بين المزايا التمويلية التنافسية وفرصة الفوز بجوائز استثنائية، بما يعزز تجربة العملاء ويكافئ ثقتهم المستمرة ببيت التمويل الكويتي – البحرين».

وأضاف قائلاً: «يسعدنا اليوم تسليم السيارة الثانية ضمن الحملة، وهو ما يجسد نجاحها والإقبال الذي شهدته منذ إطلاقها. كما حرصنا على أن تكون فعالية الكشف عن السيارة تجربة تفاعلية مميزة تعكس روح الابتكار التي نتبناها في مختلف مبادراتنا التسويقية ووسائل تواصلنا مع العملاء».

واختتم بالقول: «لا تزال الفرصة متاحة أمام العملاء للدخول في السحب الأخير والفوز بالسيارة الثالثة من سيارات BMW X6، وذلك من خلال التقديم قبل العاشر من يوليو للاستفادة من عروضنا للتمويل الشخصي. وسيكون فريقنا متواجداً في مراسي جاليريا طوال عطلة نهاية الأسبوع للرد على استفسارات العملاء وتقديم عروض حصرية عبر منصتنا تشمل نسب أرباح سنوية مخفضة، وإعفاء من رسوم الخدمة، وفرصاً للفوز باسترداد نقدي».

من جهتها، أعربت شيرين عبدالجليل عبدالنبي عن سعادتها بالفوز بسيارة BMW X6، مؤكدةً أن هذه المبادرة تعكس حرص بيت التمويل الكويتي – البحرين على مكافأة عملائه وتقديم تجارب استثنائية لهم. كما دعت العملاء إلى الاستفادة من عروض التمويل الشخصي التي يقدمها البنك، والاستفادة من الفرصة المتاحة للدخول في السحب الأخير على السيارة الثالثة، مشيدةً بسهولة الإجراءات وجودة الخدمات التي يوفرها البنك لعملائه.

ويتيح عرض التمويل الشخصي من بيت التمويل الكويتي – البحرين للعملاء الاستفادة من أحد أكثر معدلات الربح السنوي تنافسية في السوق، إلى جانب أقساط شهرية ميسرة وخيارات سداد مرنة وإجراءات سهلة ومريحة. كما يواصل البنك استقبال طلبات التمويل المؤهلة للدخول في السحب الأخير على السيارة الثالثة ضمن الحملة، والتي يسري عرضها حتى 10 يوليو 2026م، وذلك وفقا للشروط والأحكام المعتمدة والمنشورة على الموقع الإلكتروني للبنك.

تقرير دولي: دول الخليج تمضي نحو تعاف اقتصادي

من المتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج نموًا بنسبة 8.1% بحلول عام 2027، مدعومًا بعودة تجارة الطاقة إلى مساراتها الطبيعية، وتنامي الطلب على السفر، واستعادة الثقة في بيئة الأعمال. ويأتي هذا التوقع في أعقاب انكماش مرتقب بنسبة 2.4% خلال عام 2026، والذي يُعزى إلى الاضطرابات الإقليمية التي ألقت بظلالها على صادرات الطاقة وقطاع السياحة وقرارات الاستثمار، وذلك وفقًا لتقرير «الرؤية الاقتصادية: الشرق الأوسط – الربع الثاني 2026»، الصادر عن معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز (ICAEW) بالتعاون مع «أكسفورد إيكونوميكس».

وتستند هذه التوقعات إلى السيناريو الأساسي للتقرير، الذي يأخذ بعين الاعتبار التطورات المرتقبة، بما في ذلك اتفاقية السلام الرسمية المتوقع توقيعها بين الولايات المتحدة وإيران في 19 يونيو 2026.

يُعزى هذا الانكماش إلى حجم التعطل في عمليات إنتاج الطاقة وتدفقات حركة التجارة؛ حيث يُتوقع أن يسجل قطاع النفط في دول الخليج انخفاضًا بنسبة 14.5% خلال عام 2026، في أكبر تراجع له منذ عقود. وبالمقابل، يُتوقع أن يحقق القطاع انتعاشًا قويًا بنسبة 23.5% في عام 2027، مدفوعًا بتعافي الإنتاج بعد الانخفاض الحاد الذي شهده مؤخرًا.

وبحسب التقرير، تشير التوقعات إلى أن السعودية وسلطنة عُمان ستكونان الأقل تأثرًا بالتداعيات السلبية خلال العام الجاري بين اقتصادات دول الخليج، مع ترجيحات باستمرار نمو اقتصاديهما. وقد أسهمت قدرة السعودية والإمارات على تحويل مسار جزء من الصادرات عبر خطوط أنابيب بديلة في الحد من التأثيرات الاقتصادية مقارنةً بنظرائهما من منتجي النفط في المنطقة. وعلى صعيد أسعار النفط، يُتوقع أن يبلغ متوسط سعر خام برنت نحو 90 دولارًا للبرميل في عام 2026، مقارنةً بتقديرات سابقة بلغت 90.2 دولارا قبل ثلاثة أشهر.

وفيما يتعلق بالأنشطة غير النفطية، كشفت بيانات مؤشر مديري المشتريات لشهر مايو عن أداء قوي لكل من السعودية والإمارات، حيث وصل نمو الإنتاج إلى ذروته في ثلاثة أشهر، مدفوعًا بتحسن نمو الطلب المحلي. وبشكل عام، يُتوقع أن تشهد القطاعات غير النفطية في دُول الخليج انكماشًا بنسبة 1.1% خلال عام 2026، على أن تعاود النمو والتعافي خلال عام 2027 وما بعده.

الجدير بالذكر أن بيانات الناتج المحلي الإجمالي للسعودية للربع الأول من عام 2026 قد كشفت عن آلية انتقال الصدمات الاقتصادية؛ إذ تباطأ النمو ليصل إلى 3% على أساس سنوي، بالتزامن مع تراجع الأنشطة النفطية بنسبة 6.8% على أساس ربع سنوي، نتيجة تأثر حركة الملاحة في مضيق هرمز في أواخر الربع ذاته. أما الأنشطة غير النفطية فقد سجلت نموًا طفيفًا بنسبة 0.3% بالتزامن مع زيادة في الإنفاق الحكومي، وهو ما يعكس مرونة نسبية في الاقتصاد المحلي؛ إذ تركزت التأثيرات السلبية القريبة في قطاع الطاقة، دون أن تمتد بشكل واسع إلى باقي قطاعات الاقتصاد.

تأثر قطاعا السفر والسياحة في دول الخليج بشكل حاد نتيجة التوترات الإقليمية؛ حيث تشير التوقعات إلى انخفاض أعداد الزوار إلى المنطقة بنحو 30% خلال عام 2026. وتُشير تقديرات التقرير إلى أن هذا التراجع يُمثل انخفاضًا ملموسًا في أعداد الزوار بعشرات الملايين، وما يتبعه من خسائر بمليارات الدولارات في حجم الإنفاق السياحي على مستوى المنطقة.

فمن المرجح أن يستغرق تعافي قطاعي السياحة والسفر وقتًا أطول مقارنة بقطاع الطاقة، نظرًا الى ارتباط الطلب السياحي الوثيق بعوامل الثقة وسهولة الوصول. ومع ذلك، تظل النظرة المستقبلية للقطاع على المدى المتوسط إيجابية؛ فبفضل البنية التحتية المتطورة والاستثمارات الاستراتيجية المستمرة في تعزيز القدرات السياحية، تمتلك المنطقة قاعدة صلبة تؤهلها لاستعادة زخمها القوي فور تحسن الظروف.

من المتوقع أن تواصل حكومات دول الخليج زيادة إنفاقها خلال العام الجاري، مع التزامها الكامل بأولوياتها الاستراتيجية في قطاعات الخدمات المالية والتكنولوجيا والرعاية الصحية. ونظرًا الى مستويات الدين العام المنخفضة نسبيًا لدى معظم هذه الحكومات، تظل مخاطر التمويل تحت السيطرة وضمن الحدود الآمنة. وفي السياق ذاته، نجحت البحرين في إتمام إصدار سندات سيادية بقيمة مليار دولار خلال شهر يونيو الجاري، وسط طلب قوي فاق حجم الطرح؛ ويُعد هذا الإصدار الأول من نوعه في المنطقة منذ اندلاع النزاع، مما يعكس متانة الجدارة الائتمانية لدول الخليج، ويؤكد استمرار ثقة المستثمرين في اقتصاداتها.

إضافةً إلى ما سبق، أسهمت تدابير إدارة السيولة التي اتخذها مصرف الإمارات المركزي في تخفيف المخاوف العاجلة في الأسواق المحلية. ويؤكد التقرير عدم وجود آثار سلبية طويلة الأمد على قوة الملفات الائتمانية للمنطقة، مع توقعات بعودة الحكومات الخليجية والجهات التابعة لها إلى أسواق الدين العالمية فور استقرار الأوضاع.

ورغم الاضطرابات الأخيرة، لا تزال الضغوط التضخمية تحت السيطرة نسبيًا في مختلف أنحاء المنطقة؛ حيث يُتوقع، وفقًا للتقرير، أن يبلغ متوسط معدل التضخم 2.6% خلال عام 2026، مدفوعًا بشكل رئيسي بارتفاع أسعار المواد الغذائية. ومع ذلك، من المرجح أن تظل هذه الضغوط السعرية مؤقتة، مع توقعات بانخفاض متوسط التضخم إلى 2.1% في عام 2027، تزامنًا مع تلاشي العوامل المؤقتة المرتبطة بالتوريد.